٤٠ كمين للقبض على أعداء الأشجار

مدير الزراعة لـ«الوطن»: توقيف ٥ عاملين في «الزراعة» وآخرين يعملون في الدولة بجهات مختلفة لتعديهم على الحراج

حمص- نبال إبراهيم

تزداد انتشار ظاهرة القطع الجائر للأشجار الحراجية والتعدي على الثروة الحراجية في محافظة حمص يوماً بعد يوم، ما يتسبب بأضرار كبيرة تهدد الثروة الحراجية وتدمر الغطاء النباتي بالمحافظة، وخاصة أن هذه التعديات بدأت بالازدياد تدريجياً مع نقص وقود التدفئة من المازوت وارتفاع سعره في السوق السوداء وانعدام سبل التدفئة بشكل عام.

العديد من الشكاوى ومناشدات الأهالي في عدة قرى بريف المحافظة وصلت إلى «الوطن» عن قيام أشخاص مجهولين في أوقات الليل وساعات الفجر بالتعدي على الأشجار الحراجية وإقدامهم على قطع الأشجار بشكل جائر في عدة مواقع بالريف، بحيث تتحول بعض تلك المناطق تدريجياً من أراضٍ خضراء إلى أراضٍ قاحلة جراء تلك التعديات.

من جانبه أكد مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أن المديرية اتخذت العديد من الإجراءات مؤخراً للحد من التعديات على الثروة الحراجية وحمايتها من القطع الجائر وقمع هذه الظاهرة بشكل كامل.

وبيّن أنه تم تكثيف دوريات حفر الحراج وعناصر الضابطة الحراجية على المواقع الحراجية ونصب الكمائن الليلية والعمل على قمع ظاهرة التعدي وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وتوقيفهم في مختلف المواقع الحراجية والغابات والطرقات القريبة منها، مشيراً إلى وجود ٧ مخافر حراجية موزعة على أنحاء المحافظة، منوهاً بالتنسيق الدائم بين عناصر الضابطة الحراجية في المخافر وعناصر الوحدات الشرطية ومختلف الجهات المعنية لقمع هذه الظاهرة من خلال نصب كمائن ليلية بشكل يومي لقاطعي الأشجار، لافتاً إلى أنه في الكثير من الحالات يتم استقدام مؤازرة من الوحدات الشرطية في حال كانت هناك حاجة أو خطورة خاصة أن البعض من قاطعي الأشجار يحملون أسلحة نارية.

وبيّن حمدان أنه تم نصب ما يزيد على ٤٠ كميناً ليلياً في مواقع حراجية مختلفة منذ بداية العام الجاري وحتى تاريخه، ووصل إجمالي عدد الضبوط الحراجية التي تم تنظيمها منذ بداية العام إلى ١٥٠ ضبطاً حراجياً من ضمنها ١٢٩ ضبط قطع وتشويه أشجار و٦ ضبوط رعي وضبط واحد كسر أرض إضافة لـ ١٤ ضبطاً بمخالفات مختلفة، لافتاً إلى أنه تم حجز ٤٣ دراجة نارية و٣ سيارات وجرار زراعي واحد وتم توقيف ٢٢ شخصاً وتسليمهم للقضاء المختص، مشيراً إلى أن كمية الحطب المصادرة نتيجة المخالفات المذكورة بلغت نحو ١٥ طناً.

وكشف حمدان عن توقيف ٥ عاملين من مديرية الزراعة إضافة لتوقيف عدد آخر من العاملين بالدولة من جهات مختلفة لتعديهم على الثروة الحراجية وأنه يتم حالياً اتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

بدوره أشار رئيس دائرة الحراج في مديرية الزراعة عامر شعبان لـ«الوطن» إلى أنه وبهدف تعويض الفاقد من الغطاء النباتي نتيجة التعديات والقطع الجائر للأشجار الحراجية والحرائق عملت دائرة الحراج على تنفيذ حملات تشجير وتحريج اصطناعية، لافتاً إلى أن خطة التحريج في المديرية خلال هذا العام تتضمن تحريج نحو ١٧٠ هكتاراً في مواقع حراجية مختلفة تم تنفيذ ٩٥ هكتاراً منها حتى تاريخه، مؤكداً أنه سيتم استكمال تحريج وتشجير المساحة الباقية خلال شهر آذار القادم.

وبيّن أنه تم تنفيذ عدة حملات تشجير وتحريج اصطناعية بالتعاون مع بعض المؤسسات الحكومية والمنظمات والمجتمع المحلي، حيث تمت زراعة نحو ٧ آلاف غرسة حراجية متنوعة من أشجار (السرو والصنوبر النمري واللوز المر والبلدي والكينا والكازورينا والخرنوب والغار) خلال تلك الحملات.

ولفت شعبان إلى أنه تم أيضاً توزيع نحو ٧٠ ألف غرسة حراجية متنوعة بشكل مجاني على ١٤ عائلة بمعدل ٥ غرسات حراجية لكل عائلة منذ بداية شهر شباط الحالي وحتى تاريخه، وذلك بناءً على مبادرة وزارة الزراعة التي أطلقتها لتعويض الفاقد من الغطاء النباتي وتتضمن توزيع ٥ غرسات حراجية مجانية لكل بطاقة عائلية لمن يرغب من المواطنين لزراعتها في حدائق منازلهم أو في المناطق الحراجية القريبة من منازلهم.

وبيّن شعبان أن عناصر الضابطة الحراجية نفذوا ما يزيد على ٢٥٠ كميناً ليلياً خلال العام الماضي تم خلالها إلقاء القبض على العديد من المعتدين والمخالفين ومصادرة كميات من الأشجار المقطوعة والمعدات المستخدمة في ذلك، مشيراً إلى أن إجمالي عدد الضبوط الحراجية التي تم تنظيمها العام الماضي ٤٥٠ ضبطاً حراجياً بينها ٢٥٠ ضبط قطع جائر، مشيراً إلى أنه تمت خلال تلك الضبوط مصادرة نحو ٣٥ طناً من الأحطاب و٥٣ دراجة نارية وحجز ٧ سيارات.

الأهالي يتذمرون بعد ثلاث سنوات من إحداثها و«الدويرينة» يعتمد على «المبادرات الذاتية» لسد النقص

مديرية خدمات النيرب في حلب محرومة من متطلبات العمل

حلب- خالد زنكلو

مر خبر تأسيس مجلس مدينة حلب لمديرية خدمات جديدة في حلب قبل نحو ٣ سنوات باسم «مديرية خدمات النيرب»، ليصبح عدد المديريات ١١ مديرية، مرور الكرام على ساكني هذا القطاع الحيوي أقصى شرق المدينة، ولم يعلق أو يترسخ الخبر في ذاكرتهم لمجافاته أي إنجازات مهمة أو تحسين الواقع الخدمي بين ظهرانيهم كما يستوجب قرار الإحداث.

وأكد أحد أبناء حي المالكية شرق حلب، الذي تحول من قرية إلى حي يتبع لمجلس المدينة، لـ«الوطن» أن الأحياء الواقعة في الطرف الشرقي للمدينة، وخاصة في شطرها الريفي «تتذيل قائمة الاهتمام الخدمي، كما هو معمول به سابقاً وراهناً، إلى حد بات من الواضح فيه أن البقع التي تحظى باستثمار واهتمام القائمين على مجلس المدينة والمعنيين فيه تحكمها علاقة طردية بمقدار قربها من مركز المدينة واتجاهها غرباً نحو الأحياء الراقية المدللة، يشهد على ذلك الواقع الخدمي المزري في تلك الأحياء».

ويشاطره الرأي أحد سكان حي جبرين المجاور، الذي يتبع معه إلى مديرية خدمات النيرب إلى جانب أحياء الدويرينة ومخيم النيرب ومضافة النيرب وكرم القصر وبقعة المطارين العسكري والمدني، ويقول لـ«الوطن»: «لم نلمس على الأرض أي تغيير بعد إحداث مديرية جديدة من المفترض أن تنهض بالواقع الخدمي إلى مستوى أفضل من قبل».

ويضيف آخر من الحي ذاته: «يمكن لزوار الحي مشاهدة أكوام القمامة في طرف الحي، ولاسيما مكب القمامة في الجهة الشرقية على تخوم مستشفى ابن خلدون والذي صمت الآذان عن إيجاد بديل له رغم مناشداتنا المتكررة، عدا الحفر المنتشرة في شارع الحي الرئيسي، وبنيته التحتية المتهالكة، وبما لا يدع مجالاً للشك بأننا خارج اهتمام مجلس المدينة ومديريته الخدمية التي تضمنا، ويقع على عاتقها الاستجابة لمطالبنا المتكررة بتحسين وتطوير الواقع الخدمي السيئ في حينا الذي يعتبر المصدر الرئيسي لتجارة ونبح المواشي التي تتغذى منها المدينة والريف المجاور وباقي أرياف حلب ويصدر الفائض إلى باقي المحافظات ودول الجوار».

ولا يختلف الوضع في حي الدويرينة عما هو عليه في باقي أحياء المديرية الخدمية لجهة نقص الخدمات التي تقدمها لسكانه، إلا أن قصة وواقع الحي على الأرض مختلفان عن باقي أحياء المديرية.

يقول أحد أبناء الحي لـ«الوطن»: «في ظل نقص وتردي الخدمات المقدمة إلى الحي، اعتمدنا على المبادرات الذاتية وسيلة للنهوض بالحال الخدمية استجابة لمتطلبات الأهالي ومستلزمات عمل عشرات المنشآت الحرفية والصناعية التي يؤويها الحي، فعبّدنا شوارع وسيجّنا مواقع ودعمنا عمل مدرسة الحي وأمور أخرى كثيرة، كل ذلك على نفقتنا الخاصة كي ينعم السكان بالقدر اللازم من الخدمات، لكن ذلك لا يعفي مجلس المدينة ومديرية خدمات النيرب من مسؤولياتهما تجاهنا».

وعزا سوء خدمات مديرية خدمات النيرب إلى ضعف إمكانياتها المادية «لكونها قطاعاً خدمياً جديداً ومحدث لم توفر له عوامل النماء كي يرفع مستوى وقدرته على الارتقاء بالعمل، إذ يفتقد الآليات اللازمة لأداء دور خدمي فاعل بعدما خصص له مجلس المدينة عدداً قليل منها، بعضها بحاجة إلى أعمال صيانة، جرى جلبها من فائض باقي المديريات الخدمية ذات الحظوة»، وأشار إلى أن المديرية «لديها جراران فقط، أحدهما مخصص لأعمال النظافة مع ضاغطتان، وهي بحاجة إلى حاويات قمامة وصهاريج ومدحلة وتراكس وقلّاب و(بوب)، وإلى شعبة تنفيذ ومهندسي دراسات وعمال، نظراً لجغرافيتها الواسعة مقارنة بنظيراتها من المديريات الخدمية، التي تضعها في المرتبة الأولى من حيث المساحة».

والحال أن ضم القرى المتاخمة لمدينة حلب في أطرافها الشرقية وحتى الشمالية في الأعوام السابقة كأحياء إلى مجلس المدينة، لم يرق لقاطني تلك القرى جراء تحويل ميزانيتها المستقلة إلى ميزانية المجلس التي تعتمد «الخبار والفقوس» في عملية توزيع المبالغ المرصودة لها مع وفوراتها المحققة بين مديرية وأخرى.

هل تكون هذه المخالفة الكبيرة درساً يستفيد منه الجميع؟

مصدر مسؤول: تعود لأحد المتنفذين والرخصة ليست باسمه

نجار:الهدم تم تنفيذاً للقانون ٤٠ والقضية باتت أمام القضاء

طرطوس- هيثم يحيى محمد

ما تزال قضية مخالفة البناء الكبيرة التي تم هدمها نهاية الأسبوع الماضي على طريق عام طرطوس- صافيتا تتفاعل بين الجهات المعنية وفي الأوساط الشعبية وخاصة بعد أن عرض اسم أحد المتنفذين الذي يقف وراء إقامتها وبعد أن أوقفت الجهات المختصة بعض المعنيين في بلديتي النقيب وجديدة البحر وبعد أن شاهد الكثيرون عملية الهدم لبناء مكون من ٤ طوابق يكلف بناؤه مئات الملايين من الليرات وخاصة أن بعض من اشترى فيه كان قاب قوسين أو أدنى من السكن فيه.

رئيس مجلس بلدة النقيب ظهير سرور ورداً على سؤال «الوطن» حول كيفية الترخيص للبناء من البلدية وسبب عدم طلب موافقة المواصلات الطرقية على ذلك مادام العقار يقع ضمن الحماية لطريق صافيتا قال: لو نفذ البناء وفق الترخيص الممنوح من قبلنا في عام ٢٠١٧ لما كان هناك أي مخالفة والأمر الثاني أعمال الحفريات والبناء جميعها بدأت بعد منتصف عام ٢٠١٩ حيث كان الموقع والمنطقة قد أصبحت تابعة لبلدية جديدة صادرة عن بلدة النقيب لأن المنطقة كانت تابعة لبلدة النقيب ضمن المخطط التوجيهي لقرية المطاهرية وأصبحت فيما بعد تابعة لبلدية جديدة البحر بعد إحداثها في عام ٢٠١٨، ومن خلال التدقيق بالترخيص تبين عدم انسجام الترخيص الممنوح مع تعليمات الترخيص على الشيوع وعدم وجود موافقة من المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية ضمن إضبارة الترخيص على اعتبار أن الموقع المرخص يطل بواجهته على طريق مركزي إضافة إلى أنه يجب الابتعاد عن محور الطريق المركزي مسافة ٣٥ متراً وفق ما هو وارد ضمن المخطط التوجيهي.

وأضاف:ومن خلال مقارنة الواقع مع الترخيص الممنوح تبين أن البناء المنفذ مغاير للترخيص تماماً وبمساحة أكبر بكثير من المساحة المرخصة حيث إن الرخصة تضمنت طابقين أرضياً وأول بمساحة طابقية ٢م٧٨ في حين أن المنفذ هو ٤طوابق بمساحة طابقية ٢م٤٠٠ إضافة إلى مخالفات أخرى ووقوع البناء المنفذ ضمن شريط الحماية للطريق المركزي وفي هذا المجال سيتم معرفة ما إذا اتخذت المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية الإجراءات الواجب اتخاذها في مثل هذه الحالات وفق أحكام قانون حماية الطرق رقم٢٦ لعام ٢٠٠٦.

وختم بالقول: انسجاماً مع أحكام المرسوم التشريعي رقم٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية الذي ينص على هدم أي مخالفة تحدث بعد تاريخ صدور هذا المرسوم فقد قامت بلدية جديدة البحر بتنظيم ضبط مخالفة وإصدار قرار هدم وطلبت المؤازرة من لجنة الهدم المركزية عملاً بأحكام المرسوم حيث قامت بدورها بهدم المخالفة المذكورة وإحالة المخالفين إلى القضاء المختص.

نشير إلى أن مصدراً مسؤولاً في المحافظة أكد أن هذه المخالفة تعود لأحد المتنفذين في دمشق المعروف لدى المجتمع المحلي معتبراً نفسه فوق القانون والرخصة المخالفة ليست باسمه إنما سجلت باسم والد زوجته.

أخيراً نقول: إن ما جرى يجب أن يكون درساً للمخالفين ولكل وحداتنا الإدارية وجهاتنا العامة ولكل من تسول له نفسه القفز فوق القانون.